



انتهاك حرمة الجسد الفلسطيني

تقرير قانوني بشأن سرقة الأعضاء البشرية
من جثامين الشهداء الفلسطينيين

منتدى
العدالة الدولي
لمناهضة
الإبادة الجماعية
اسطنبول - تركيا

فبراير 2026



gigaza.org



Genocide in Gaza

فهرس المحتويات

المقدمة	3
انتهاك حرمة الجسد الفلسطيني	4
أولاً: لماذا يحتفظ الاحتلال بجثامين الشهداء؟	5
ثانياً: مقابر الأرقام	7
ثالثاً: هل تسرق إسرائيل أعضاء الشهداء	8
رابعاً: بنك الجلود الإسرائيلي	14
خامساً: رقم قياسي إسرائيلي في التبرع بالكلى	14
سادساً: البعد الإنساني في الهيمنة على الجسد الفلسطيني	15
سابعاً : التكييف القانون	16
ثامناً : الافعال اللاحقة للجريم	19
تاسعاً : المسؤولية الجنائية الفردية ومسؤولية القيادة	19
الخلاصة	20
التوصيات	20

المقدمة

يسمع الإنسان عن سجون كثيرة، ويقرأ قصصاً وحكايات عديدة نُسجت داخل جدرانها، ولكنه لم يسمع شيئاً، أو يقرأ خبراً عن سجون رسمية خُصصت لسجن الأموات، سوى هنا، وهنا فقط في فلسطين، حيث تُسجن الجثامين، وحيث جعل الاحتلال الإسرائيلي من ثلاجات الموتى ومقابر الأرقام سجوناً للشهداء وعقاباً للأحياء من بعدهم.

شهداء لم يوجعهم الموت، بل أوجع الأحياء المنتظرين عودتهم، وأوجع "دولة" لا زالت تخافهم وهم أموات، وتخشى تحريضهم وهم في قبورهم تحت التراب، فتعاقبهم وتعاقب ذويهم بعد موتهم، فتحتجز جثامينهم وتسجنها فيما يعرف بمقابر الأرقام أو ثلاجات الموتى،

يتناول هذه التقرير واحدة من أكبر وأبشع الجرائم الإنسانية والأخلاقية والدينية والقانونية التي تقتربها دولة الاحتلال الإسرائيلي علانية بحق جثامين الشهداء الفلسطينيين

انتهاك حرمة الجسد الفلسطيني

فمنذ عقود طويلة، يعيش الشعب الفلسطيني تحت منظومة استعمارية قائمة على الاحتلال العسكري والهيمنة على الجسد والأرض والذاكرة. وإذا كانت آلة القتل الإسرائيلية قد سلبت الفلسطينيين حقهم في الحياة، فإنها لم تكتفِ بذلك بل امتدت يدها لتتهب كرامتهم بعد الموت، من خلال احتجاز جثامين الشهداء وتشويهها، وحرمان ذويهم من وداعهم.

ومنذ عام 1967، بدأت "إسرائيل" في احتجاز جثامين الفلسطينيين الذين "يُقتلون" على أيدي "جيشها" أو شرطتها أو مستوطناتها. ومن ثمّ أوقفت هذه السياسة في عام 2008 ثم عادت كآلية عقاب للفلسطينيين، بقرار من الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 13 أكتوبر 2015. وخلال عام 2020 أصدر "الكابينت" (المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر) قراراً يقضي باحتجاز جثمان كل فلسطيني، بصرف النظر عن انتمائه السياسي، لاستخدامه ورقة مساومة في أية عملية تبادل مع الفصائل في غزة هذه السياسة شكلت أداة للانتقام والابتزاز السياسي.

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي احتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين في سياسة ممنهجة تُستخدم كوسيلة للردع والعقاب الجماعي.

يصر الفلسطينيون على استعادة جثامين أبنائهم مهما طال الزمن أو كلف الثمن، ويخوضون معارك قانونية عديدة في سبيل ذلك، ويجددون بين الفينة والأخرى مطالباتهم للسلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة بضرورة إدراج جثامين أبنائهم ضمن أي صفقة تبادل أو مفاوضات سياسية قادمة. وقد نجحوا في استعادة المئات من جثامين الشهداء في عدة مناسبات، وفي 27 آب/أغسطس 2008 أطلق مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان بالشرابة مع شبكة أمين الإعلامية "الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء المحتجزة والكشف عن مصير المفقودين"، ثم تطورت وانضمت إليها مؤسسات أخرى، رسمية وأهلية، واعتمد يوم انطلاقها كيوم وطني لاسترداد الجثامين المحتجزة، ويتم إحياءه كل عام. وخلال أيار/مايو 2023، أطلقت حملة فلسطينية شعبية باسم "بدنا أولادنا"، وذلك في إطار السعي الفلسطيني المتواصل لاستعادة جثامين الشهداء المحتجزة لدى الاحتلال الإسرائيلي، لتمكين ذويهم من إعادة دفنهم بكرامة، وتبعاً لتقافتهم ومعتقداتهم الدينية في مدافن وأمكنة مؤهلة وقبور معلومة.

ووفقاً للحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء والكشف عن مصير المفقودين، يحتجز الاحتلال الإسرائيلي في حينها 735 جثماناً فلسطينياً، بينهم 67 طفلاً و10 نساء.

كما وثقت الحملة منذ مطلع عام 2025 احتجاز 479 جثماناً إضافياً، بينهم 86 معتقلاً و67 طفلاً، ما يعكس تصعيداً واضحاً في هذه السياسة خلال عام 2025.

أولاً: لماذا يحتفظ الاحتلال بجثامين الشهداء؟

والسؤال الذي يتبادل إلى الذهن: لماذا يحتفظ الاحتلال بجثامين الشهداء؟

فخلال عقودٍ من الصراع، برز ملف احتجاز جثامين الشهداء والأسرى الفلسطينيين لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلية وعمليات تأخير تسليمها باعتباره أحد أكثر القضايا المؤلمة والحساسة التي توجج الغضب الشعبي والألم لعائلاتهم.

ويدرك الإسرائيليون أهمية دفن الميت لدى المسلمين، وأن كرامة الميت في الإسلام التعجيل في دفنه في قبر معروف داخل مدافن مؤهلة وفقاً لتقاليدهم الدينية، وذلك بعد تغسيله وتكفينه والصلاة عليه، لكن لا شيء من هذا يحدث في حال احتجاز جثته، الأمر الذي يؤلم الأهل ويزيد من حزنهم، حتى إن بعضهم لا يعترف باستشهاد ابنه، ومنهم من لا يقيم بيتاً للجزاء ما لم يتسلموا جثمانه. ومن هنا نعتقد أن الاحتلال يهدف من وراء احتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين والعرب إلى ما يلي:

أولاً: الانتقام من الشهداء لما قاموا به من فعل مقاوم أوجع الاحتلال وألحق الأذى والألم بجنوده، قبل وفاتهم.

ثانياً: ردع الآخرين ومنعهم من القيام بأعمال كفاحية ضد المحتل، فالاحتلال يدرك مكانة الشهداء وقدسيتهم وكيف يتحولون إلى أيقونات في النضال الفلسطيني، ويعلم بأن الشهداء وقود ثورة لكل من جاء بعدهم. لذا يتجنب المواجهات مع المشيعين ويخشى أن تتحول الجنازات إلى مناسبات لتكريم الشهداء ولتأكيد المضي على خطاهم، فيخاف الشهداء ويخشى تحريضهم وانعكاساته الآنية والمستقبلية.

ثالثاً: العقاب الجماعي لعائلاتهم وذويهم وأحبّتهم بهدف مفاكمة معاناتهم وردعهم، ويصاحب ذلك أحياناً أعمال تنكيل وهدم بيوت واعتقالات وإبعاد أفراد أسر عن مكان سكناهم.

رابعاً: استخدام جثامين الشهداء للضغط والابتزاز في التعامل مع العائلات أو الفصائل التي ينتمون إليها، وأحياناً كورقة في أي مساومة متوقعة في المستقبل. وهذا ما تؤكدته التصريحات الإسرائيلية الرسمية التي تدعو دائماً إلى إبقاء جثامين الشهداء الفلسطينيين والعرب رهينة وورقة يتم الاحتفاظ بها لمفاوضات مستقبلية إذا ما قُتل جندي إسرائيلي وتم أسر جثمانه، أو في إطار مفاوضات سياسية قادمة.

وقد حدث ذلك عدة مرات أفرجت فيها إسرائيل عن مئات الجثامين في إطار المفاوضات السياسية مع السلطة الفلسطينية، أو ضمن صفقات تبادل مع منظمة "حزب الله" اللبنانية، بينما لم تُفرج مثلاً عن جثمان الشهيد محمد عزمي فروانة وحامد الرنتيسي اللذين استشهدا خلال مشاركتهما في عملية "الوهم المتبدد" التي أسر فيها الجندي الإسرائيلي غلعاد شاليط. ففي صفقة تبادل الأسرى عام 2011 اشترطت إسرائيل حينها الإفراج عن شاليط لإعادة جثمان الشهيد، فأُفرج عنه في إطار الصفقة

المذكورة، لكن دولة الاحتلال ما زالت ترفض الإفراج عن جثثاني الشهيدين وتحتجزهما إلى جانب مئات آخرين.

خامساً: إخفاء آثار جرائم الاحتلال البشعة خلال عمليات قتل هؤلاء الشهداء والتمثيل بجثثهم، وعدم فتح المجال أمام إجراء تحقيقات دولية.

سادساً: إزالة أي آثار يمكن أن تثبت الاتهامات الرائجة بتورط دولة الاحتلال - كما يعتقد كثيرون - في سرقة أعضاء الشهداء، فتحجزهم طويلاً وتتحلل جثثهم مع مرور الوقت وتختفي آثار جرائم السرقة.

وفي سبعينيات القرن الماضي، ظهرت أولى مقابر الأرقام، وهي مقابر سرية تُدفن فيها جثثامين الفلسطينيين دون أسماء، يُكتفى بوضع رقم معدني فوق القبر. وبعض تلك المقابر مثل مقبرة جسر بنات يعقوب وريف طبريا وشمال الأغوار، ما زالت مغلقة حتى اليوم، وتضم مئات الجثث في قبور متهاكة دون هوية. وتعود الجثثامين المحتجزة، في مقابر الأرقام وثلاجات الموتى، إلى شهداء فلسطينيين وعرب، من الذكور والإناث، سقطوا في أزمنة متعددة وسنوات متباعدة وظروف مختلفة، فمنهم من استشهد في سبعينيات القرن الماضي، ومنهم من استشهد حديثاً. كما لا يقتصر احتجاز الجثثامين على من شاركوا في المقاومة المسلحة ومنفذي العمليات الفدائية النوعية، كالشهيدة دلال المغربي المحتجز جثمانها منذ ما يزيد على أربعين عاماً، أو على الأشلاء المتبقية من جثثامين منفذي العمليات الاستشهادية، بل هناك أيضاً جثثامين محتجزة تعود إلى شهداء قتلتهم قوات الاحتلال عمداً، أو قامت بتصفيتهم بعد احتجازهم واعتقالهم، وهناك أيضاً تسعة جثثامين محتجزة تعود إلى أسرى توفوا داخل السجون الإسرائيلية جراء التعذيب والإهمال الطبي والقتل البطيء، وترفض سلطات الاحتلال الإفراج عنهم، فهم لم يكتفوا باحتجازهم أحياء، بل يواصلون احتجاز جثثامينهم بعد موتهم، وأقدمهم الأسير أنيس محمود دولة (36 عاماً) من قلقيلية، الذي استشهد بين جدران سجن عسقلان في 31 آب/أغسطس 1980، بالإضافة إلى ثمانية أسرى آخرين هم: عزيز موسى عويسات (53 عاماً) من القدس استشهد عام 2018، وفارس أحمد بارود (51 عاماً) من غزة، ونصار ماجد طقاطقة (31 عاماً) من بيت لحم، وبسام أمين السايح (46 عاماً) من نابلس، وثلاثتهم استشهدوا عام 2019، وسعدي خليل الغرابلي (75 عاماً) من غزة، وكمال نجيب أبو وع (46 عاماً) من جنين، والاثنان استشهدا عام 2020، والشهيد الأسير سامي عابد العمور (39 عاماً) من غزة استشهد عام 2021، وآخرهم داود محمد الزبيدي (40 عاماً) من جنين الذي استشهد بتاريخ 15 أيار/مايو 2022.

بالإضافة إلى مئات آخرين ممن فقد أثرهم ويُجهل مصيرهم، إذ سبق لكثير من العائلات الفلسطينية والعربية أن تقدمت بشكاوى عديدة بشأن اختفاء أبنائها، كأن الأرض انشقت وابتلعتهم، في حين لا تزال دولة الاحتلال تنكر وجودهم أحياء في سجونها السرية، ولا تعترف بهم أمواتاً في مقابر الأرقام، فيُطلق عليهم تسمية "المفقودين".

ثانياً: مقابر الأرقام

ما هي مقابر الأرقام؟

مقابر الأرقام اسم ارتبط بسجلات أسماء الشهداء المحتجزة جثامينهم لدى الاحتلال الإسرائيلي، وهي مقابر سرية تقع في مناطق عسكرية مغلقة تخضع لوزارة "الدفاع"، ويمنع الاقتراب منها أو تصويرها، ولا يُسمح لذوي الضحايا، أو ممثلي المؤسسات الدولية ووسائل الإعلام بزيارتها. ومقابر الأرقام هذه عبارة عن مدافن بسيطة تميزها أرقام مثبتة على لوحات معدنية أكلها الصدأ، وفوق كل قبر لوحة تحمل رقماً وليس اسم الشهيد، ولكل رقم ملف خاص تحتفظ به الجهات الأمنية الإسرائيلية عن صاحب الجثمان المدفون في جوف القبر، ولذا سميت مقابر الأرقام. وفي تلك المقابر دُفنت الجثامين بطريقة مهينة وقريبة من سطح الأرض، ودون وضع عازل أسمنتي، ويترك أكثر من شهيد في حفرة واحدة، وقد تلاشت بعض القبور تماماً بفعل السيول ومياه الأمطار التي جرفت ما بداخلها، فتناثرت الأشلاء وظهرت على سطح الأرض، وفي إثر ذلك كشفت وسائل إعلام إسرائيلية مصادفة، منتصف تسعينيات القرن الماضي، بعض تلك المقابر التي ظلت لسنوات طويلة طي السرية، وهي:

1- مقبرة الأرقام المجاورة لجسر بنات يعقوب، وتقع في منطقة عسكرية عند ملتقى الحدود الإسرائيلية-السورية-اللبنانية، وتقيد بعض المصادر بوجود نحو 500 قبر فيها لشهداء فلسطينيين ولبنانيين، سقط معظمهم في حرب 1982 وما بعد ذلك.

2- مقبرة الأرقام الواقعة في المنطقة العسكرية المغلقة بين مدينة أريحا وجسر دامية في غور الأردن، وهي محاطة بجدار فيه بوابة حديدية مُعلّق فوقها لافتة كبيرة كُتب عليها بالعبرية "مقبرة لضحايا العدو"، ويوجد فيها أكثر من مئة قبر، وتحمل هذه القبور أرقاماً من 5003 إلى 5107. ويُحتمل أن تكون هذه الأرقام تسلسلية لقبور في مقابر أخرى.

3- مقبرة ريفيدي وتقع في غور الأردن.

4- مقبرة شحيطة وتقع في قرية وادي الحمام شمال مدينة طبرية الواقعة بين جبل إربيل وبحيرة طبرية. ومعظم الجثامين في هذه المقبرة هي لشهداء معارك منطقة الأغوار في الفترة 1965-1975. وفي الجهة الشمالية من هذه المقبرة، تصطف نحو 30 من الأضرحة في صفين طويلين، وينتشر في وسطها نحو 20 ضريحاً. وما يثير المشاعر كون هذه المقابر عبارة عن مدافن رملية قليلة العمق، الأمر الذي يعرضها للانجراف، فتظهر الجثامين منها لتصبح عرضة لنهش الكلاب الضالة والوحوش الضارية.

ومنذ العام 2015، بدأت إسرائيل باحتجاز جثامين الشهداء في الثلاثيات ضمن سياسة ممنهجة، وتقوم السلطات الإسرائيلية بالاحتفاظ بجثث الفلسطينيين في درجات حرارة تحت الصفر – أحياناً أقل من 40 درجة مئوية – لضمان بقائها دون أن يمسه أحد لتتيح لهم سرقة المزيد من الأعضاء، أو استعمالها

لإجراء تجارب ودراسات في كليات الطب الإسرائيلية؛ وحسب أهالي الشهداء والتقارير الرسمي الذي نشرته وزارة الإعلام الفلسطينية، في 18 أبريل 2022، فإن الاحتلال الإسرائيلي يحتجز جثمان 104 شهداء في الثلاجات، و256 شهيداً في مقابر الأرقام، إضافة إلى احتجازه جثامين 13 شهيداً منذ مطلع العام 2022..

لكن الأخطر والأكثر ألماً من ذلك هو سرقة الاحتلال أعضاء من جثامين الشهداء المحتجزة لديه بما يشمل حتى سرقة جلود الشهداء.

تلك الجريمة التي تجمع بين الموت والنهب والتنكيل، هي سياسة ممنهجة يمارسها الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية احتلاله لفلسطين.

ثالثاً: هل تسرق إسرائيل أعضاء الشهداء؟

ومن هنا نتساءل هل تسرق إسرائيل أعضاء الشهداء؟

يتعزز الاعتقاد لدى الفلسطينيين ولدى كثيرين من العرب، يوماً بعد آخر، أن عدداً من شهدائهم قد سُرقت أعضاؤهم، ثم دُفِنوا في مقابر الأرقام لإخفاء آثار الجريمة، وهناك مخاوف حقيقية من سرقة مزيد من الأعضاء لشهداء آخرين ما زالت جثامينهم محتجزة لدى الاحتلال.

وكان أول توثيق لخيوط هذه الجريمة قد بدأ من داخل معهد الطب الشرعي الإسرائيلي "أبو كبير" في تل أبيب. ففي منتصف التسعينيات، بدأت تتسرب شهادات عن عمليات نزع وسرقة أعضاء من جثث فلسطينيين، دون علم ذويهم، عقب المواجهات العسكرية في الضفة وغزة.

تزامن ذلك مع تقارير إسرائيلية وسويدية ودولية، حيث أثارت صحيفة "افتونبلاديت" السويدية في عددها الصادر بتاريخ 19 آب/أغسطس 2009 قضية سرقة أعضاء الشهداء أبرزها تحقيق الصحفي السويدي دونالد بوستروم بعنوان "أبناؤنا نُهبوا من أجل أعضائهم"، يروي فيه شبان فلسطينيون من الخليل وجنين كيف أُعيدت جثث ذويهم بعد أيام من احتجازها خلال مواجهات مع الاحتلال، تحمل ندوباً جراحية غريبة، فاثارت ضجة عالمية حول سرقة الأعضاء من الشهداء الفلسطينيين، وهي اتهامات لم تنفها الحكومة الإسرائيلية بشكل قاطع حتى اليوم، واتهمت قوات الاحتلال الإسرائيلي بقتل مواطنين فلسطينيين بهدف سرقة أعضائهم الداخلية، والاستفادة منها بشكل غير شرعي، والإتجار بها ضمن شبكة دولية.

وبعد أسابيع، نُشرت مقابلة صوتية سجلت عام 2000 تحدث فيها البروفيسور يهودا هيس، أخصائي علم الأمراض ومدير معهد الطب الشرعي في أبو كبير، عما كان يجري في المعهد. تحدث هيس لمدة

ساعة تقريباً عن العمليات الجراحية التي أجراها على الجثث التي جاءت للفحص، والتي أخفاها عن الجمهور وتم خلالها سرقة الأعضاء.

أثارت القصة عاصفة سياسية، إذ اتهمت "إسرائيل" الصحيفة بالتحريض ومعاداة السامية، واعترف الدكتور يهودا هيس بأنّ المعهد احتفظ بأعضاء من جثث مقاتلين ومدنيين فلسطينيين وحتى إسرائيليين دون إذن ذويهم، "لأغراض علمية"، بما يشمل أعضاء حيوية وصمامات قلب وعظام وقرنيات وجلود بشرية، وقال هيس خلال تلك المقابلة، إن جفون الجثث كانت تُلصق لمنع اكتشاف إزالة القرنيات.

مثلّ تصريح هيس، الذي حاولت الحكومة الإسرائيلية التخفيف من وطأته، أول اعتراف رسمي بأنّ ممارسات استئصال الأعضاء وسرقتها تمت فعلاً داخل المؤسسات الطبية الإسرائيلية منذ التسعينيات، وربما قبل ذلك بوقت كبير، حيث تمت تلك السرقات في حالة شديدة السرية. وأُقيل هيس من رئاسة معهد أبو كبير عام 2004 بسبب مخالفات في استخدام الأعضاء، لكن التهم الموجهة إليه أُسقطت في نهاية المطاف.

وبعد ذلك نشرت شبكة "سي إن إن" الأميركية تحقيق صحافي، أوائل أيلول/سبتمبر 2009، كشفت فيه عن معطيات جديدة تشير إلى أن إسرائيل تُعتبر أكبر مركز عالمي لتجارة الأعضاء البشرية.

وكان ذوو بعض الشهداء قد رَووا في أحاديث متفرقة، بعد تسلمهم للجثامين، أنهم رأوا الجثث مخيطة بشكل يوحي أنه جرى تشريحها، ويبدو كأن شيئاً أُخذ من داخلها، ومنهم من رأوا بوضوح اختفاء بعض الأعضاء حين تسلموا الجثامين، وأُجبروا على دفنها في المقابر بطرُوف مشددة.

بعد الانتفاضة الثانية، كشفت الطبّية الشرعية "الإسرائيلية" مئيرا فايس في كتابها "على جثثهم الميتة" أن أعضاءً أُخذت من جثث فلسطينيين استُخدمت في أبحاث طبية في كليات الطب بالجامعات الإسرائيلية، وزُرعت في أجساد مرضى يهود "إسرائيليين" على مدى فترات من الزمن دون علم ذويهم أو موافقتهم.

وقالت فايس، وهي عالمة إسرائيلية في علم الإنسان (Anthropology) في كتابها: "خلال وجودي في معهد أبو كبير للطب الشرعي في تل أبيب لإجراء بحث علمي في الفترة 1996-2002، رأيت كيف كانت تتم سرقة الأعضاء، ولا سيما من الفلسطينيين. في المعهد شاهدتُ كيف كانوا يأخذون أعضاءً من جسد فلسطيني، ولا يأخذون في المقابل من الجنود.. كانوا يأخذون قرنيات، وجلد، وصمامات قلبية"، مشيرة في الوقت نفسه إلى أنه "لا يمكن لأناس غير مهنيين أن يتنبهوا لنقص هذه الأعضاء، حيث يضعون مكان القرنيات شيئاً بلاستيكيّاً، ويأخذون الجلد من الظهر بحيث لا ترى العائلة ذلك."

وبعد أن كشفت مئيرا فايس عما رآته خلف هذه الأبواب، زعم الاحتلال الإسرائيلي أنه توقف عن سرقة أعضاء الشهداء الفلسطينيين، لكن اشتراطه منع التشريح لإعادة الجثامين المحتجزة يثير لدى ذويهم تساؤلات كثيرة، لأن الاحتلال لم يحترم يوماً حرمة أحيائهم كي يحترم حرمة أمواتهم.

وقد أرسلت وزارة الصحة الإسرائيلية رداً مكتوباً، قالت فيه: إن ذلك كان يحدث في الماضي، أما اليوم فيأخذون الأعضاء وفق القانون وبموافقة مسبقة. لكن السؤال المطروح هو عن أي موافقة تتحدث الوزارة، من العائلات أم من المحكمة أم من أي جهة؟

في أغسطس/آب 2014، أجرت صحيفة نيويورك تايمز تحليلاً لقضايا الاتجار بالأعضاء الرئيسية منذ عام 2000. وذكرت الصحيفة أن الإسرائيليين لعبوا "دوراً غير متناسب" في الاتجار بالأعضاء وأن وسطاء زراعة الأعضاء في إسرائيل حصلوا على مبالغ ضخمة من المال.

وبحسب تحقيق نشرته صحيفة "هآرتس" عام 2018 فإن إسرائيل هي إحدى مراكز للتجارة العالمية غير المشروعة في الأعضاء البشرية، ازداد انخراط "إسرائيل" في صناعة تجارة الأعضاء خلال العقدين الماضيين.

وخلال تلك الفترة، كُشف عن عدد من شبكات تجارة الأعضاء في "إسرائيل"، ولكن لم يُعالج الموضوع رسمياً. وفي محاكمة عام 2003 لأعضاء شبكة إسرائيلية متورطة في تجارة أعضاء غير مشروعة، أعربت المحكمة عن رفضها لمحاولة النيابة العامة إدانة التجار بتهم متنوعة، تتراوح بين تزوير وثائق وانتهاكات لقانون التشريح وعلم الأمراض.

وتسعى إسرائيل تاريخياً إلى قوننة انتهاكاتها بحق الشهداء، من خلال إيجاد مسوغات تُجيز احتجاز جثامين الشهداء وسرقة أعضائهم، فقد أقرت "المحكمة العليا الإسرائيلية" في العام 2019 "قراراً يُتيح "للقائد العسكري" باحتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين ودفنهم مؤقتاً لغرض استخدامهم كأوراق تفاوضية مستقبلاً.

وفي أواخر العام 2021، أُقرت سياسة عدم تسليم جثامين منفذي العمليات الفدائية من قبل بيني غانتس، وزير الحرب الإسرائيلي، ليقوم الكنيست باستغلال الموقف والضغط باتجاه تشريع قانون "يخوّل شرطة الاحتلال احتجاز جثامين الشهداء".

وخلال السنوات التالية، تحدثت السلطات الفلسطينية والمراكز الحقوقية الفلسطينية – مثل مركز تضامن والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – (PCHR) عن جثث فلسطينيين أعيدت من الإسرائيليين بعلامات تشريح غامضة وأثارت شكوكاً حول سرقة أعضاء منها واستخدامها في مختبرات كليات الطب في الجامعات الإسرائيلية.

ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2015، أرسل السفير الفلسطيني لدى الأمم المتحدة رياض منصور رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك بان كي مون، اتهم فيها إسرائيل بسرقة أعضاء الفلسطينيين الذين قتلوا في اشتباكات مع القوات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. وكتب منصور في الرسالة: "أظهر الفحص الطبي الذي أجري على جثث الفلسطينيين العائدين بعد قتلهم من قبل القوة المحتلة أنهم كانوا يفتقرون إلى الأعضاء".

وقبل سنوات عدة، كشف رئيس الحكومة الفلسطينية السابق، سلام فياض، أن جيش الاحتلال الإسرائيلي كان يجبر أسر الشهداء على دفنهم ليلاً؛ ففي أيام الانتفاضة الأولى كانت تُعاد جثث الشهداء إلى ذويهم، وكان يُفرض على العائلة دفنهم ليلاً، بوجود قوة عسكرية كبيرة، ولم يسمح للأهالي بكشف الجثة، فالأسرة كانت لا تعلم ماذا تدفن، وكانت عملية الدفن قسرية، أي إن قوات الاحتلال كانت تستولي على أعضاء، بما فيها الجلد وغيره.

كما اتهم رئيس الحكومة الفلسطينية السابق محمد أشتيه، في يوليو/تموز 2022، "إسرائيل" باستخدام "جثامين شهداء" محتجزة في مختبرات الطب بالجامعات الإسرائيلية، وطالب أشتيه الجامعات العالمية بمقاطعة الجامعات الإسرائيلية المتورطة في احتجاز الجثامين، ودعا للضغط على الحكومة الإسرائيلية للتوقف عن انتهاكها لجثامين الشهداء، وأن تقوم بالإفراج الفوري عن جميع الجثامين المحتجزة لديها.

ومن الأمثلة على ذلك، الشهيد محمد أبو النصر، الذي استشهد في غزة العام 1989، واحتجز الاحتلال جثمانه، وبعد محاولات وضغوط من قبل الصليب الأحمر لتسليم جثمانه، تم تسليم الجثمان بعد سنتين من الاحتجاز، لتتفاجأ العائلة أن الموجود في التابوت جزء من جسم حسان، لتكشف العائلة النقاب عما حصل أمام الإعلام والرأي العام؛ ما دفع الصليب الأحمر للتدخل مرة أخرى لتسليم الجثمان. وفي المرة الثانية، استلمت العائلة جثماً لشخص آخر رأسه مفصول عن جسده، واستطاعت العائلة معرفة أن الجثمان ليس لمحمد من خلال عدد الرصاصات الموجودة في الأجزاء الباقية من قدمه، وبعد محاولات ومماطلات تم تسليم الجثمان، وتم توثيق جميع ما ذكر من قبل الصليب الأحمر.

وخلال حرب الإبادة في غزة، أكدت تقارير حقوقية وتحقيقات مختلفة أن هناك جثامين لفلسطينيين أعيدت من معتقلات الاحتلال وقد غُطيت بخيوط جراحية تمتد من العنق إلى أسفل البطن وكانت عليها آثار استئصال أعضاء داخلية من أجساد الشهداء، واستبدالها بأكياس بلاستيكية داخل الأحشاء.

وبحسب شهادات أطباء وبيانات رسمية وحقوقية فلسطينية، تشمل السرقات الإسرائيلية من هذه الجثامين الأنسجة وقرنيات العين والشبكية وأعضاء حيوية أخرى مثل القلب والكبد والكلى والجلود. لكن جريمة سرقة الأعضاء ليست جديدة على الاحتلال وإن كانت بلغت ذروتها خلال الحرب الأخيرة.

وخلال العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة (منذ أكتوبر 2023 وحتى أكتوبر 2025)، تصاعدت جرائم الحرب إلى مستويات غير مسبوقة.

ففي نوفمبر 2023، أعلنت منظمات فلسطينية وحقوقية أن الاحتلال نقل عشرات الجثامين من مستشفيات شمال القطاع إلى مواقع مجهولة. وتم توثيق حالات تسليم جثث ناقصة لأهاليها، وطالبت المنظمات بتشكيل لجنة تحقيق دولية حول احتمال سرقة أعضاء.

كما وصدرت تقارير أطباء في غزة فحصوا بسرعة بعض الجثث بعد الإفراج عنها. ووجد هؤلاء الأطباء أدلة على سرقة الأعضاء، بما في ذلك فقدان القوقعة والقرنية، بالإضافة إلى أعضاء حيوية أخرى كالكلب والكلى والقلب.

في 26 ديسمبر/كانون الأول 2023 اتهم المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، إسرائيل بسرقة أعضاء من 80 جثماناً لفلسطينيين من شمالي القطاع، ودعا إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة.

هذه الحوادث والانتهاكات تكررت طوال حرب الإبادة على غزة، ففي 25 أبريل/نيسان 2024، أعلن جهاز الدفاع المدني في غزة، عن وجود شبهات بتعرض بعض الضحايا في 3 مقابر جماعية تم اكتشافها في مستشفى "ناصر" لسرقات أعضاء، عقب انسحاب الجيش الإسرائيلي منه في 7 أبريل/نيسان.

وخلال مؤتمر صحفي عرض مدير إدارة الإمداد والتجهيز بالدفاع المدني في قطاع غزة، محمد المغير مقطع فيديو مصوراً يُظهر بعض جثث ضحايا المقابر الجماعية، حيث بدت عليهم علامات التعذيب والتكيل بقيود بلاستيكية. وقال المغير إن طواقم الدفاع المدني بغزة "وجدت بعض الجثث مربوطة الأيدي، والبطن مفتوحاً ومخيطاً بطريق تخالف الطرق الاعتيادية لخياطة الجروح في قطاع غزة، مما يثير شبهات حول اختفاء بعض الأعضاء البشرية".

وفي الأسبوع الممتد بين 13 و16 أكتوبر 2025، سلمت سلطات الاحتلال عبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر 120 جثماناً لشهداء فلسطينيين، مقابل 4 جثث إسرائيلية ضمن صفقة تبادل.

لكن عملية التسليم كشفت عن كارثة إنسانية وأدلة دامغة على التعذيب وسرقة الأعضاء. وفقاً لبيان المكتب الإعلامي الحكومي في غزة (16 أكتوبر 2025)، أظهرت الفحوص الطبية: آثار شق وحبال حول الأعناق، إطلاق نار من مسافة صفرية، أيدي وأقدام موثوقة بمرابط بلاستيكية، وجثامين سُحقت تحت جنازير الدبابات.

وأكد مدير عام المستشفيات في غزة، د. منير البرش، أن العديد من الجثامين تم تفريغها من الأعضاء الحيوية (القلب، الكبد، الكليتان، القرنية)، وحُشيت بالقطن الأبيض لإخفاء آثار الانتزاع، ما يعزز الشكوك حول سرقة الأعضاء البشرية على نطاق واسع.

ويقول أحد الأطباء في مجمع ناصر: "الجثامين وصلت محشوة بالقطن، وهناك فراغات في أماكن من الجسد توحى بنزع أعضاء داخلية، من الصعب توصيف ما رأيناه من انتهاك لحرمة الميت".

بعد توقف الحرب، عرض برنامج "للقصة بقية" الذي بثته الجزيرة 4 نوفمبر 2025 عرض صوراً حصرية تُظهر جثامين جديدة لفلسطينيين، أُعيدت من سلطات الاحتلال وعليها علامات خياطة دقيقة في الرأس والصدر، تدل على عمليات نزع أعضاء داخلية .

البرنامج استضاف أطباء أكدوا أن هذه العلامات لا يمكن أن تكون نتيجة إصابات حرب، بل تشريح كامل للجسد بهدف سرقة أعضاء منه. وهو ما أكدّه الطبيب الفلسطيني غسان أبو ستة (رئيس جامعة غلاسكو باسكتلندا) بعد اطلاعه على صورها وتحليلها، قائلاً: إن الشاهد الأول أن جميع الأعضاء التي تم أخذها من الجثامين، هي أعضاء يمكن زراعتها الآن بطريقة روتينية، مثل القلب، الرئتان، الكبد، الكلى، والقرنية، أما الشاهد الثاني فهي طريقة الأخذ فالفقص الصدري والأضلاع تم قصه بمنشار عظام طبي حاد، حيث تم رفع عظمة الصدر والجزء الأوسط من الأضلاع للتمكين من أخذ القلب والرئتين بدون أي ضرر للأعضاء التي يتم أخذها. أما الشاهد الثالث فإنه ليس هناك أي إصابات أخرى على الأجساد التي تم فحصها تشير أن هناك سبب آخر للوفاة، مثل إصابات حربية أو وجود بتر أو إصابات من تفجيرات، والشاهد الرابع أن كل الجثامين تعاني من حروق في الجسم بسبب سائل النيتروجين الذي يستخدم لحفظ الأنسجة، والشاهد الخامس أنه لا يوجد هناك أي ضرر لأي من الأعضاء التي تركت. فلقد تم الاستئصال بطريقة جراحية من قبل جراح متمرس، والشاهد الأخير أن الشهداء تم القبض عليهم وأسرههم وهم أحياء. كما نفى الدكتور غسان أن تكون تلك العمليات بسبب عمليات جراحية أجريت للشهداء بسبب مرضهم وهم في السجون، وأكد أن ذلك يظهر من طريقة استئصال عظمة الصدر، وترك الأعضاء التي لا تستخدم في الزراعة، وأخذ الأعضاء التي تستخدم بالزراعة في كل العالم. ووصف ما يجري بأنه "نهب منظم للأجساد الفلسطينية".

وفي 5 نوفمبر 2025 وصلت الدفعة العاشرة من جثامين الشهداء الفلسطينيين الذين كانوا محتجزين لدى الاحتلال الإسرائيلي إلى مجمع ناصر الطبي جنوب قطاع غزة، وعددهم 15 شهيداً، وذلك في إطار صفقة تبادل الجثامين بين الجانب الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي.

بين ذوي الشهداء، حكاية منال عبد العال، أم فلسطينية فقدت أكثر من ابن في الحرب، وما زال لها أبناء أحياء في غزة.

تقول منال عبد العال: يذهب ابنائي لمشاهدة الجثامين لا يستطيع منعهم، أنا ما بدي أولادي يشوفوا إخوتهم بهيك حال، بدي نحفظ آخر شكل إلهم بذاكرتنا وهُم مبتسمين، مش هيك محشوين بالقطن ومسروقين الأعضاء".

تصف كلماتها صدمة الفلسطينيين من رؤية جنائمين أبنائهم وقد أعيدت إليهم مشوهة، فاقدة الملامح والكرامة، بعد شهور من الاحتجاز في ظروف مجهولة.

هذه الوقائع ليست فقط انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، بل جريمة أخلاقية ضد الإنسانية، تمسّ أقدس ما في الإنسان: كرامته بعد الموت.

رابعاً: بنك الجلود الإسرائيلي

في تحقيقٍ تلفزيوني أثار جدلاً واسعاً حول العالم عام 2014، كشفت مديرة بنك الجلد الإسرائيلي أن احتياطي دولة الاحتلال من "الجلد البشري" وصل إلى 170 متراً مربعاً في ذلك الوقت، وهو رقم هائل نسبةً إلى عدد الإسرائيليين المتبرعين وسنة إنشائه.

هذا الاحتياطي من الجلد البشري لا يُعتبر منطقياً، نسبةً إلى أن "إسرائيل" تحتل المرتبة الثالثة في رفض سكانها التبرع بالأعضاء، وهذا مردّه إلى معتقدات دينية يهودية .

وفقاً لتقارير يعد بنك الجلد الإسرائيلي هو الأكبر في العالم، متفوقاً على بنك الجلد الأمريكي الذي أنشئ قبله بـ40 سنة، مع الإشارة إلى أن عدد سكان "إسرائيل" أقل بكثير من سكان الولايات المتحدة الأمريكية.

وتعود فكرة إنشاء بنك الجلد الإسرائيلي إلى ما بعد حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973، حين قرّرت دولة الاحتلال أنه يجب علاج جنودها الذين يُصابون بحروقٍ خلال المعارك، على جميع الجبهات العربية .

وتأخّر إنشاء البنك لسنوات، بسبب وجود خلافات إسرائيلية حول أحقية المشروع من الناحية الدينية، لكن مجلس الحاخامات الرئيسي عاد وأعلن مشروعيته، ليتم إنشاؤه عام 1985؛ لعلاج حروق جلود الاحتلال على حساب جلود الفلسطينيين.

خامساً: رقم قياسي إسرائيلي في التبرع بالكلى

كيف أصبح الاحتلال فجأة أكبر متبرع بالكلى؟

سؤال أخلاقي لا تجيب عنه الأرقام، ولا تُسكّته الاحتفالات

يحتفل الاحتلال اليوم بتسجيل رقم قياسي في Guinness World Records ، ويقدم نفسه للعالم بوصفه نموذجاً إنسانياً متقدماً في "التبرع بالأعضاء". بعد مشاركة أكثر من ألف متبرع بالكلى من أحياء، في صورة جماعية بالقدس، احتفاءً بوصول عدد عمليات التبرع إلى نحو ألفي عملية وفق منظمة "متمتات حاييم". غير أن هذا الإنجاز يتزامن مع جدل فلسطيني متجدد، عقب تصريحات

لمسؤولين فلسطينيين تسائلوا خلالها عن مصادر هذه الأعضاء، في ظل تقارير تتحدث عن جثامين فلسطينية سلمت سابقاً وهي تقتقد إلى أعضاء داخلية.

وبحسب المنظمة، فإن عدد عمليات زرع الكلى من متبرعين أحياء التي أجريت عبرها، بلغ حتى اليوم 2030 عملية، متجاوزاً الرقم القياسي السابق المسجل عام 2018 في الولايات المتحدة، والذي وثق صورة لـ 410 متبرعين.

وتجدر الإشارة إلى أنه ووفقاً لأرقام المرصد العالمي للتبرع وزراعة الأعضاء والتي تعتمد على منظمة الصحة العالمية، كانت إسرائيل تحتل المرتبة 28 عالمياً في عمليات التبرع بالأعضاء من أحياء، ليقتز ترتيبها إلى الصدارة وتحتل المرتبة الأولى عالمياً في العام 2026.

وأثار مدير عام وزارة الصحة في قطاع غزة د. منير البرش، تساؤلات حول مصادر الأرقام المعلنة بخصوص التبرع بالكلى من قبل الجانب الإسرائيلي.

كما قال البرش: إن "الأرقام وحدها لا تجيب على السؤال الأساسي.. من أين جاء هذا العدد الهائل من الكلى؟"، في إشارة منه إلى الشهادات الموثقة التي تتحدث عن جثامين فلسطينية تم إعادتها إلى قطاع غزة "ناقصة الأعضاء ومن دون تقارير تشريح".

وفي منشور له على منصة إكس، أضاف البرش "نحن لسنا ضد التبرع بالأعضاء.. لكننا ضد تحويل القيم الإنسانية إلى واجهة دعائية، واستغلال الجسد الفلسطيني حياً أو شهيداً"

جثامين احتُجزت طويلاً، ثم سُلمت لعائلاتهن بلا كُلى، بلا تقارير تشريح، وبلا حق في السؤال.

سادساً: البعد الإنساني في الهيمنة على الجسد الفلسطيني:

يرى باحثون مثل لاليه خليلي في كتابها (Time in the Shadows, 2013 ومؤسسة الحق) تقرير (The Politics of the Dead, 2019)، أن سياسة احتجاز الجثامين وسرقة الأعضاء تعبر عن جوهر المشروع الاستعماري الإسرائيلي القائم على السيطرة الشاملة على الجسد الفلسطيني حياً وميتاً.

ويُحاصر الفلسطيني في الحياة بالأسلاك والجدران والاعتقال، ويُحتجز بعد موته في الثلاجات أو المقابر المرقمة، ويُسلب من جسده ذاته.

هذه الممارسات ليست فقط انتهاكاً قانونياً، إنما تشكل تجسيد رمزي للهيمنة الاستعمارية التي تنكر للفلسطيني إنسانيته حتى بعد موته. إنها محاولة لإفراغ الموت الفلسطيني من معناه الوطني والروحي، وتحويل الجسد إلى غنيمة في مختبر الاحتلال.

سابعاً: التكييف القانوني

يُعالج هذا التكييف القانوني الأفعال المرتكبة بحق جثامين الشهداء الفلسطينيين، ولا سيما شبهات نزع الأعضاء البشرية والعبث بالجثامين واحتجازها، بوصفها أفعالاً مجرّمة بموجب اتفاقيات جنيف ونظام روما الأساسي. ويُبيّن التحليل أن هذه الممارسات، متى ارتُكبت في سياق نزاع مسلح دولي واحتلال عسكري، ومع توافر الطابع الواسع أو المنهجي، تُشكّل جرائم حرب و/أو جرائم ضد الإنسانية، بما يستوجب المساءلة الجنائية الفردية وعدم الإفلات من العقاب.

أولاً : التكييف بوصفها عقوبة جماعية (اتفاقيات جنيف)

يعد احتجاز جثامين الشهداء انتهاكاً صريحاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، كما تخالف سياسة الاحتجاز وفرض الشروط المقيدة والمهينة معظم المعاهدات والاتفاقيات والقوانين الدولية؛ حيث تحظر المادة 50 من "معاهدة لاهاي" للعام 1907 بشأن قوانين وأعراف الحروب سياسة احتجاز جثامين الشهداء، وفرض شروط مقيدة ومهينة على ذويهم قُبيل تسليمهم الجثامين، باعتبارها "عقوبة جماعية" يحظرها أيضاً البندان 15 و17 من اتفاقية جنيف. كما تنتهك تلك السياسة اتفاقية جنيف الأولى، والمادة 27 من اتفاقية جنيف الثالثة، كما يشكل ما تقوم به "إسرائيل" انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي، المادة (130) من اتفاقية جنيف الرابعة (1949): القتل العمد والمعاملة اللاإنسانية، والمادة (17) من الاتفاقية نفسها التي تنص على واجب احترام الجثامين ودفنها بكرامة، كذلك المادة (34) من البروتوكول الإضافي الأول (1977) الذي ينص على احترام رفات الموتى، والقاعدة 113 من القانون الدولي العرفي (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)، والمادة 8 (2-ب-21) من نظام روما الأساسي (1998) التي تعتبر تشويه الجثامين والمعاملة المهينة كجريمة حرب. وكذلك "قرارات لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب".

فقد نصت هذه المواد وغيرها على حق الموتى في التكريم، وألزمت دولة الاحتلال بتسليم الجثث إلى ذويها، ومراعاة الطقوس الدينية اللازمة خلال عمليات الدفن، بل وحماية مدافن الموتى وتسهيل وصول ذويهم إلى قبورهم، واتخاذ الترتيبات العملية اللازمة لتنفيذ ذلك.

كما نصت على ضرورة المحافظة على كرامة الميت والقبور وعدم انتهاك رفات الأشخاص الذين توفوا بسبب الاحتلال، أو في أثناء الاعتقال الناجم عن الاحتلال، أو الأعمال العدائية. كما تؤكد ضرورة تأمين حماية هذه المدافن وصيانتها بصورة مستمرة، وأن أطراف النزاع ملزمون بالتوصل إلى اتفاق بالسرعة الممكنة، وعندما تسمح الظروف بذلك، من أجل ضمان وصول الأهالي إلى قبور الموتى، ولتسهيل إرجاع الجثامين وأغراضهم الشخصية، بناء على طلب دولة المتوفين، أو أحد أقربائهم.

علاوة على ذلك، فإن عملية احتجاز جثامين الشهداء ورفض تسليمها إلى عائلاتهم لدفنها بكرامة وتبعاً لمعتقداتهم الدينية، ترقى إلى مستوى العقاب الجماعي والمحظور.

وترقى سياسة احتجاز الجثامين ورفض الاعتراف والإفصاح عن أماكن تواجدها إلى جريمة "الإخفاء القسري" الواردة في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، كما تناهض قواعد التعامل مع جثامين قتلى الحروب، التي ينص عليها القانون الإنساني العرفي"، وكذلك "البند الثاني من المادة 12" من "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المتعلق بالشعوب الأصلية".

ثانياً : التكييف بوصفها جرائم حرب (المادة 8 من نظام روما)

(1) الركن المادي

تتمثل الأفعال المادية في:

- نزع أعضاء بشرية من جثامين أشخاص محميين؛
 - تشويه الجثامين أو العبث بها بعد الوفاة؛
 - احتجاز الجثامين لفترات طويلة دون مسوغ قانوني؛
 - منع إجراء فحوصات تشريحية مستقلة ومحيدة.
- وتُعد هذه الأفعال انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف، لا سيما ما يتعلق بوجوب احترام جثامين الموتى وحمايتهم من التشويه أو الإهانة.

(2) الركن السياقي

تتحقق الجريمة في سياق:

- نزاع مسلح دولي قائم؛
- واحتلال عسكري فعلي؛
- مع وجود علاقة سببية بين الأفعال والنزاع المسلح.

(3) الركن المعنوي

يتوافر القصد الجنائي من خلال:

- العلم بطبيعة النزاع المسلح؛

- الإدراك بأن الضحايا أشخاص محميون؛
 - القصد في ارتكاب الفعل أو القبول بنتيجته الإجرامية.
- وبذلك، تُصنّف هذه الأفعال كـ جرائم حرب لانتهاكها قواعد الحماية الواجبة للأشخاص بعد وفاتهم.
- ثالثاً : التكييف بوصفها جرائم ضد الإنسانية (المادة 7 من نظام روما)

(1) الهجوم الواسع النطاق أو المنهجي

تندرج هذه الجرائم ضمن:

- سياسة عامة أو ممارسة منهجية؛
- مرتبطة باحتجاز الجثامين على نطاق واسع؛
- مقرونة بمنع المساءلة والتحقيق المستقل.

(2) الأفعال المكوّنة للجريمة

يمكن تكييف سرقة الأعضاء ضمن:

- أفعال لا إنسانية أخرى تُسبب معاناة شديدة أو أذى جسيماً للكرامة الإنسانية؛
- الاضطهاد، عندما تستهدف جماعة قومية أو إثنية محددة (الشعب الفلسطيني)؛
- الاختفاء القسري اللاحق، عبر احتجاز الجثامين وإخفاء مصيرها أو العبث بها.

(3) الركن المعنوي

يتحقق بعلم الفاعلين:

- بأن أفعالهم جزء من هجوم واسع أو منهجي؛
 - وبالطابع التمييزي أو العقابي لتلك الأفعال.
- وعليه، فإن سرقة الأعضاء، إن ثبتت ضمن هذا السياق، ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية.

ثامناً : الأفعال اللاحقة للجريمة (Post-Crime Conduct)

تشمل:

- منع تسليم الجثامين؛
- فرض شروط قسرية على ذوي الضحايا؛
- رفض الفحص الطبي المستقل؛
- التلاعب بالأدلة أو طمسها.

وتُعد هذه الأفعال:

- قرائن مُعزّزة لقيام الجريمة الأصلية؛
- أدلة على توافر القصد الجنائي؛
- عناصر داعمة لمسؤولية القيادة والإشراف.

تاسعاً: المسؤولية الجنائية الفردية ومسؤولية القيادة

يُثار في هذا السياق:

- المسؤولية الجنائية الفردية لكل من شارك أو سهّل أو أمر؛
- مسؤولية القادة والرؤساء متى ثبت علمهم أو تقصيرهم في المنع أو المعاقبة؛
- امتداد المسؤولية إلى المستويات العسكرية والطبية والإدارية ذات الصلة.

الخلاصة

إن سياسة احتجاز الجثامين تنتهك الحقوق الأساسية للمتوفي وعائلته، وتُعدّ عملاً غير إنساني وغير أخلاقي، كونه يمثل تعدياً سافراً على كل القيم الإنسانية والدينية والأخلاقية، وتشكل سلوكاً منافياً لكل الأعراف والمواثيق الدولية، وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي.

تكشف الشهادات الميدانية والتقارير الحقوقية والمصادر التاريخية أن الاحتلال الاسرائيلي يمارس سياسة منهجية في سرقة الأعضاء واحتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين، في خرق صارخ لكل الأعراف الإنسانية والدولية. إنها ليست مجرد جريمة حرب، بل تجسيد لاحتلال يسعى إلى السيطرة على الحياة والموت معاً.

إن المجتمع الدولي، إن كان ما يزال يؤمن بقيم العدالة والكرامة الإنسانية، ملزم أخلاقياً وقانونياً بالتحرك العاجل لتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة، ومساءلة القادة الإسرائيليين أمام المحكمة الجنائية الدولية، ووقف سياسة احتجاز الجثامين فوراً. فاحترام الجسد الإنساني حتى بعد الموت ليس مسألة فلسطينية فحسب إنما هو امتحان حقيقي لإنسانيتنا جميعاً

التوصيات

أولاً: توصيات إلى الادعاء العام للمحكمة الجنائية الدولية

1. فتح تحقيق أولي مستقل وعاجل

فتح تحقيق أولي (Preliminary Examination) بشأن الجرائم المرتبطة بالعبث بجثامين الشهداء الفلسطينيين وسرقة أعضائهم، بوصفها جرائم حرب و/أو جرائم ضد الإنسانية، وفقاً للاختصاص الموضوعي والزمني والإقليمي للمحكمة.

2. إدراج ملف سرقة الأعضاء ضمن سياق الجرائم الأوسع

عدم التعامل مع هذه الجرائم كوقائع معزولة، بل إدراجها ضمن نمط أوسع من الانتهاكات المرتكبة في سياق النزاع المسلح والاحتلال العسكري، بما يشمل القتل العمد، واحتجاز الجثامين، وطمس الأدلة.

3. تفعيل مبدأ مسؤولية القيادة

التحقيق في المسؤولية الجنائية للقادة العسكريين والمدنيين، وسلاسل القيادة، وكل من أصدر أو سمح أو تغاضى عن هذه الممارسات، استناداً إلى معيار العلم الفعلي أو المفترض.

ثانياً: توصيات إلى الأمم المتحدة وآلياتها المختصة

4. تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة

إنشاء لجنة تحقيق أو بعثة تقصي حقائق دولية ذات ولاية محددة تشمل فحص الجثامين المحتجزة، وسياسات التعامل معها، ومدى التزام سلطات الاحتلال بالقانون الدولي الإنساني.

5. ضمان الفحص الطبي الشرعي المستقل

المطالبة بالسماح الفوري بإجراء فحوصات تشريحية مستقلة ومحيدة على الجثامين التي سُلمت أو التي لا تزال محتجزة، وفق المعايير الدولية للطب الشرعي.

6. إدراج الانتهاكات ضمن التقارير الدورية

إدراج هذه الجرائم صراحة في تقارير المقررين الخاصين المعنيين بحالات الإعدام خارج نطاق القانون، والتعذيب، وحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ثالثاً: توصيات إلى الدول الأطراف في نظام روما

8. تفعيل الولاية القضائية العالمية

دعوة الدول الأطراف إلى استخدام ولاياتها القضائية الوطنية لملاحقة المسؤولين عن هذه الجرائم، متى توافرت الولاية القانونية، وبغض النظر عن جنسية الجناة.

9. التعاون القضائي الكامل مع المحكمة

الالتزام بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك تنفيذ أوامر التوقيف، وتبادل المعلومات، وتسهيل وصول فرق التحقيق.

رابعاً: توصيات متعلقة بحقوق الضحايا وذويهم

10. ضمان الحق في الحقيقة

كفالة حق ذوي الشهداء في معرفة مصير جثامين آبائهم، وأسباب الوفاة، وأي تدخلات طبية أو تشريحية أجريت دون علمهم أو موافقتهم.

11. جبر الضرر والتعويض

العمل على إدراج الضحايا وذويهم ضمن برامج جبر الضرر، بما يشمل التعويض، وردّ الاعتبار، وضمانات عدم التكرار.

12. الدعم النفسي والقانوني للضحايا

توفير الدعم القانوني والطبي والنفسي لذوي الشهداء، بوصفهم ضحايا مباشرين لانتهاكات تمس الكرامة الإنسانية وحرمة الموتى.

خامساً: توصيات وقائية وضمانات عدم التكرار

13. وقف سياسة احتجاز الجثامين فوراً

المطالبة بإنهاء سياسة احتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين باعتبارها ممارسة غير قانونية تُسهّل ارتكاب جرائم لاحقة وطمس الأدلة.

14. فرض رقابة دولية دائمة

إنشاء آلية رقابة دولية على أماكن الاحتجاز والمشارح العسكرية، لضمان الامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني والمعايير الطبية.

15. المساءلة وعدم الإفلات من العقاب

التأكيد على أن استمرار الإفلات من العقاب يشكّل عاملاً مشجعاً على تكرار هذه الجرائم، وأن المساءلة الدولية هي الضمانة الأساسية لحماية الكرامة الإنسانية.

المراجع:

- arabicpost.live، تاريخ "إسرائيل" الطويل في سرقة الأعضاء من جثامين الشهداء الفلسطينيين، 2025/11/12.
- alresalah.ps، "محشوة بالقطن ومسروقة الأعضاء".. مشهد صادم يكشف انتهاكات بجثامين شهداء غزة، 2025/11/5.
- www.solidarity-ps.org، سرقة أعضاء جثامين الشهداء المحتجزة: الأبعاد السياسية والقانونية، 2023/9/27.
- www.ajnet.me، للقصة بقية" يعرض صوراً حصرية تفتح ملف سرقة أعضاء أسرى فلسطينيين"، 2025/11/4.
- asharq.com، سرقة أعضاء الفلسطينيين.. من "مقابر الأرقام" إلى أكبر بنك للجلود البشرية، 2025/12/28.
- www.almayadeen.net، سرقة الأعضاء واحتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين: جريمة حرب إسرائيلية وانتهاك للكرامة الإنسانية، 2025/10/19.
- www.palestine-studies.org، سجون الأموات: تفاصيل بشأن سرقة الاحتلال لجثامين الشهداء، 2022/6/15.
- www.google.com، غسان أبو ستة يكشف تفاصيل سرقة الأعضاء من أجساد الأسرى، 2025/11/5.
- www.mc-doualiya.com، رقم قياسي إسرائيلي في التبرع بالكلية.. وتساولات فلسطينية حول خلفيات الأرقام، 2026/1/31.